



التقرير السنوي
لنشاط البنك، 2019

المحتويات

.....	المناخ الإقتصادي و المالي
.....	نشاط بنك قطر الوطني
.....	التعهدات
.....	الودائع
.....	نشاط الخزينة
.....	اهم مؤشرات البنك
.....	المناخ الإجتماعي

مقدمة

عمليات السياسة النقدية

- أقلت نسبة الفائدة الوسطية للسوق النقدية سنة 2019 في حدود 7.81 % مقابل 7.24% سنة 2018.
- تطور سعر الفائدة المديرية سنة 2019 ليبلغ نسبة 7.75 % مقابل 6.75 % سنة 2018.

سوق الصرف المحلية

عرف سعر الصرف، خلال كامل سنة 2019، تراجع الدينار ب 7% مقابل الدولار و9% مقابل الأورو.



أهم المؤشرات المالية



COLLECTED ON BEHALF OF THE ED, IN 2006

SUPPORTING CORE ACTIVITIES
 This chart provides a breakdown of revenues supporting core activities for the fiscal year ended June 30, 2003.



The following chart provides a breakdown of revenues supporting core activities for the fiscal year ended June 30, 2003.

REVENUES SUPPORTING CORE ACTIVITIES (DOLLARS IN MILLIONS)

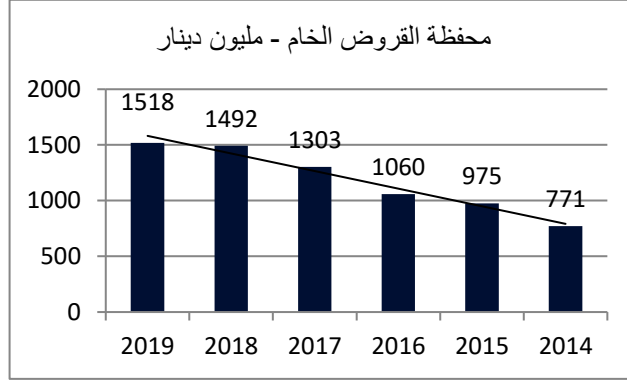


Revenues to support UC Davis' core activities... including those classified as...

نشاط بنك قطر الوطني – تونس

1. التعهدات

تواصل نسق نمو تعهدات البنك خلال سنة 2019 إذ بلغ مجموع التعهدات الخام على الحرفاء 1518 مليون دينار في نهاية العام مقابل 1492 مليون دينار في نهاية 2018 أي بزيادة 2 بالمئة.



هيكله محفظه القروض

البند	2019	(*)2018	2017	2016	2015	2014
قروض طويلة و متوسطة الأجل للمؤسسات	470 570	480 222	431 981	418 075	450 884	265 804
الايجار المالي	30 953	29 759	23 148	17 405	17 464	19 921
قروض قصيرة الأجل	762 670	704 997	546 567	383 335	257 975	247 183
قروض الأفراد	104 524	109 440	145 794	135 159	124 365	107 621
تعهدات بالامضاء	149 106	167 479	155 490	106 401	123 897	130 952
المجموع	1 517 823	1 491 897	1 302 980	1 060 375	974 585	771 481
نسبة التطور	2%	15%	23%	9%	26%	26%

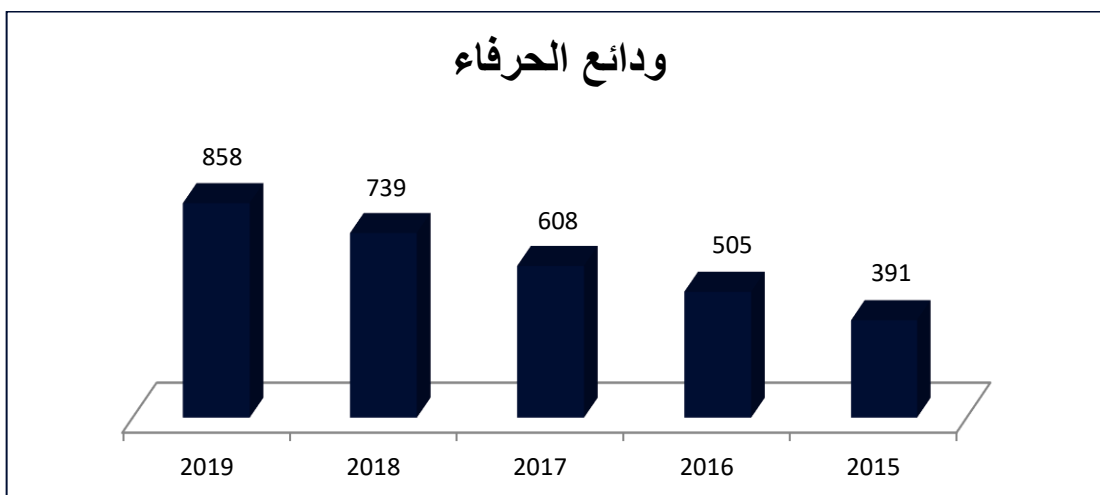
ومثلت القروض الطويلة ومتوسطة الأجل 31 بالمئة من اجمالي المحفظه مقارنة ب 31 بالمئة في موفي 2018.

(*) وقعت معالجة بيانات السنة المحاسبية 2018 لغاية المقارنة

2. الودائع

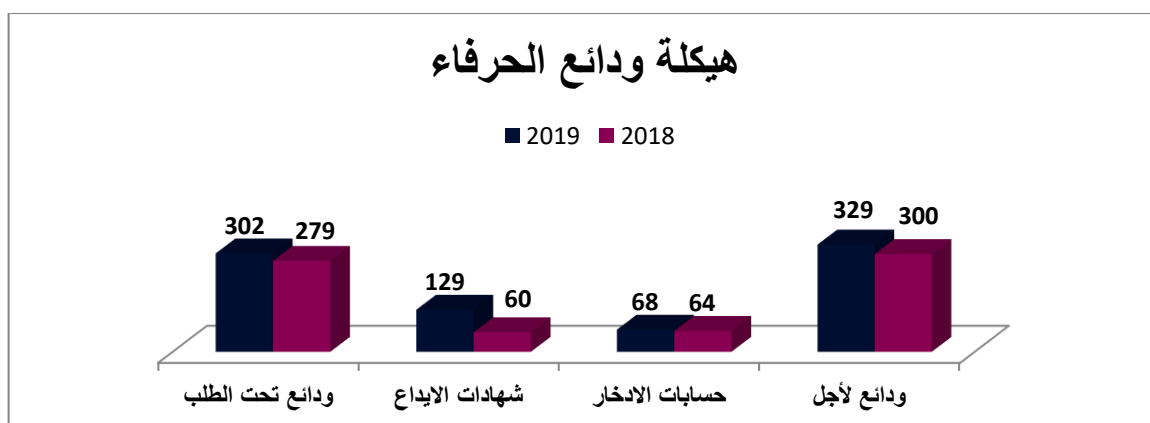
بلغ مجموع وديائع وأموال الحرفاء 858 م.د.ت في نهاية 2019 مقابل 739 م.د.ت في نهاية سنة 2018 أي بتطور بنسبة 16 بالمئة. وقد ارتفعت نسبة تغطية القروض بالودائع في سنة 2019 لتبلغ نسبة 57 بالمئة.

الودائع	2019	2018	2017	2016	2015
	858	739	608	505	391



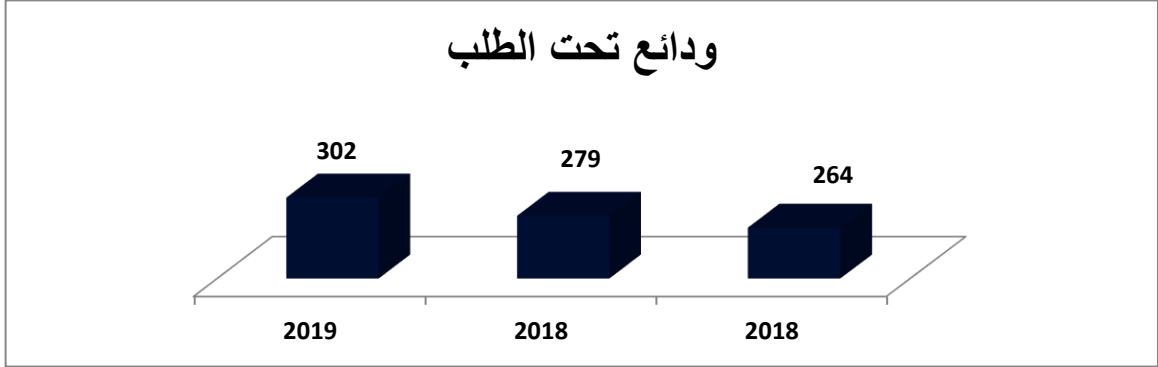
وقد شهدت سنة 2019 نموا في قائم وديائع تحت الطلب بنسبة 8 بالمئة مقارنة بسنة 2018 وفي وديائع لأجل بنسبة 10 بالمئة وكذلك في قائم شهادات الإيداع بنسبة 115 بالمئة وحسابات الادخار بنسبة 6 بالمئة كما هو مبين اسفله:

الودائع	2019	2018	2017	2016
ودائع تحت الطلب	302	279	264	208
شهادات الإيداع	129	60	30	18
حسابات الادخار	68	64	57	57
ودائع لأجل	329	300	229	195



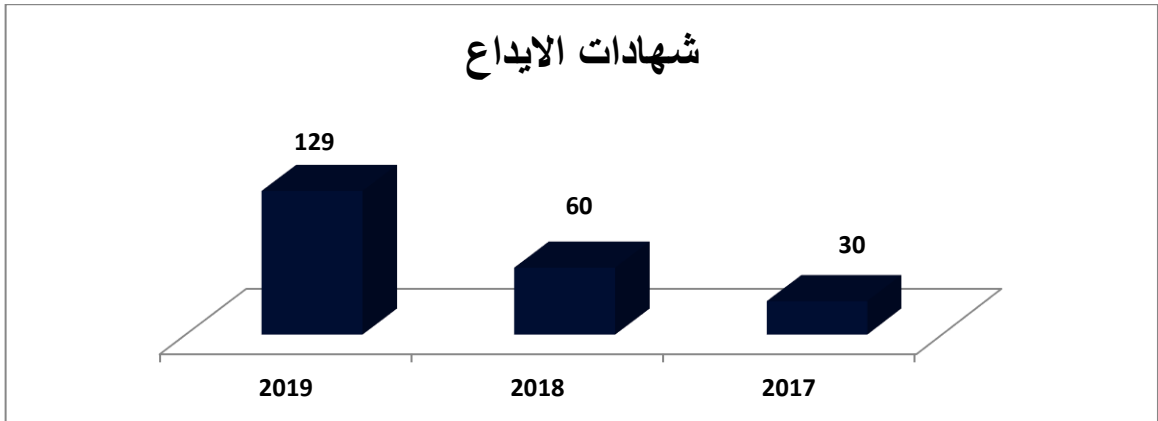
الودائع تحت الطلب

شهد قائم الودائع تحت الطلب نموا بنسبة 8 بالمئة خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018.



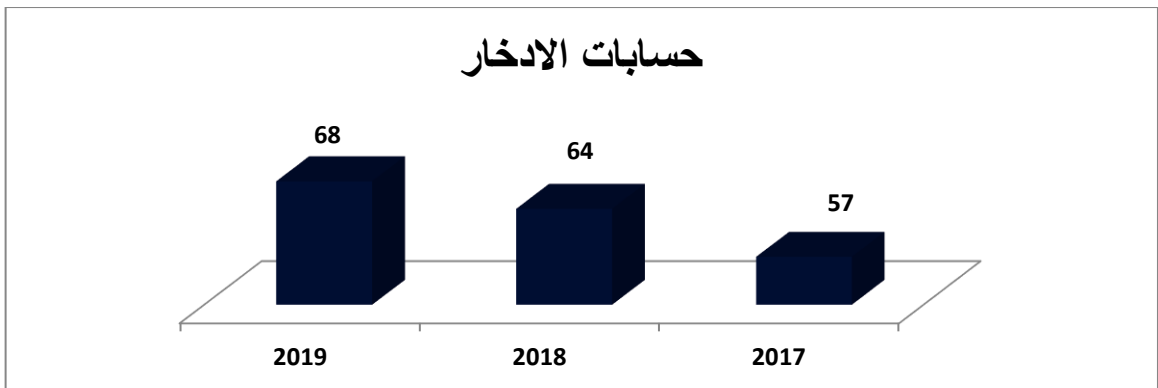
شهادات الاداء

شهد قائم شهادات الاداء سنة 2019 تطور بنسبة 115 بالمئة مقارنة بسنة 2018.



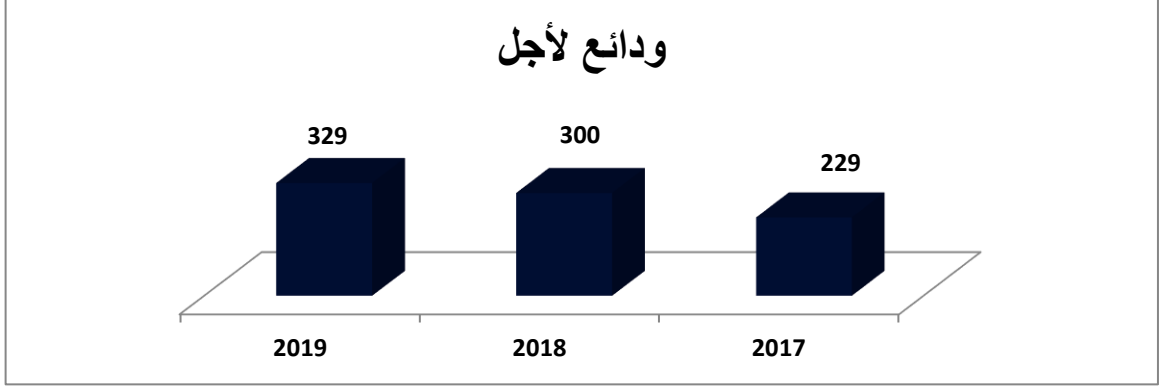
حسابات الادخار

شهد قائم حسابات سنة 2019 تطور بنسبة 6 بالمئة مقارنة بسنة 2018.



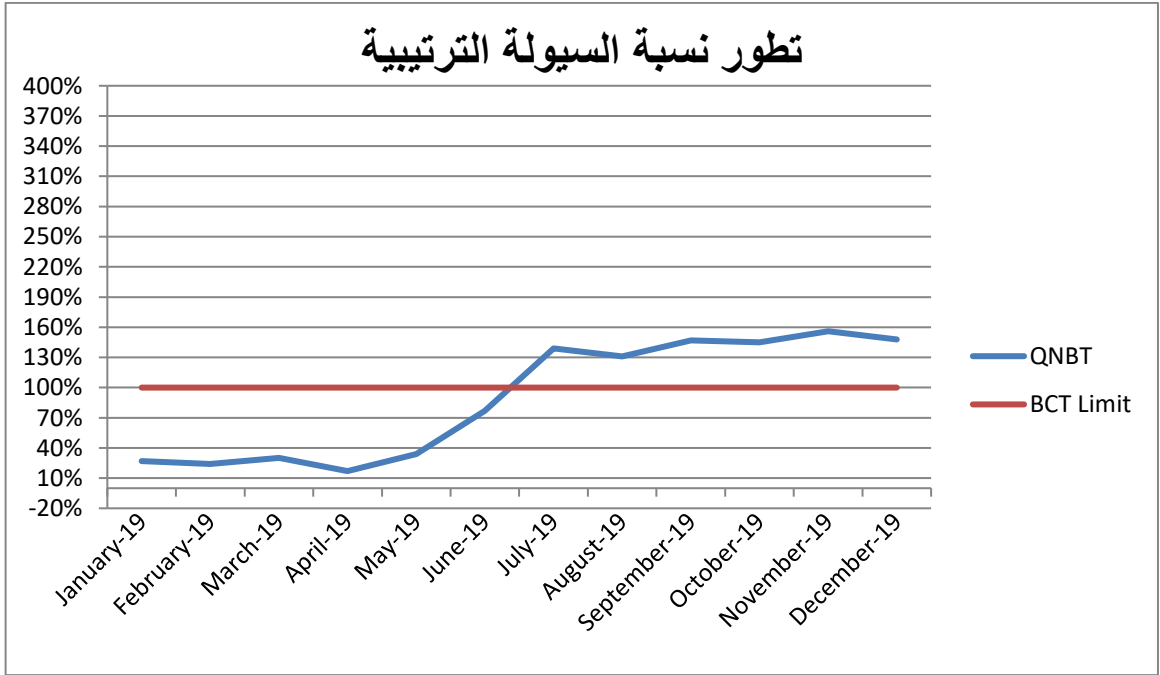
ودائع لأجل

شهد فاقم الودائع لأجل تطورا بنسبة 10 بالمئة مقارنة بسنة 2018.



تطور نسبة السيولة الترتيبية

شهدت نسب السيولة الترتيبية تحسن خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وقد انخفضت خلال السداسي الأول بالنظر الى النسبة الدنيا المحددة من البنك المركزي والمقدرة ب 100 بالمئة.



3. أهم مؤشرات البنك

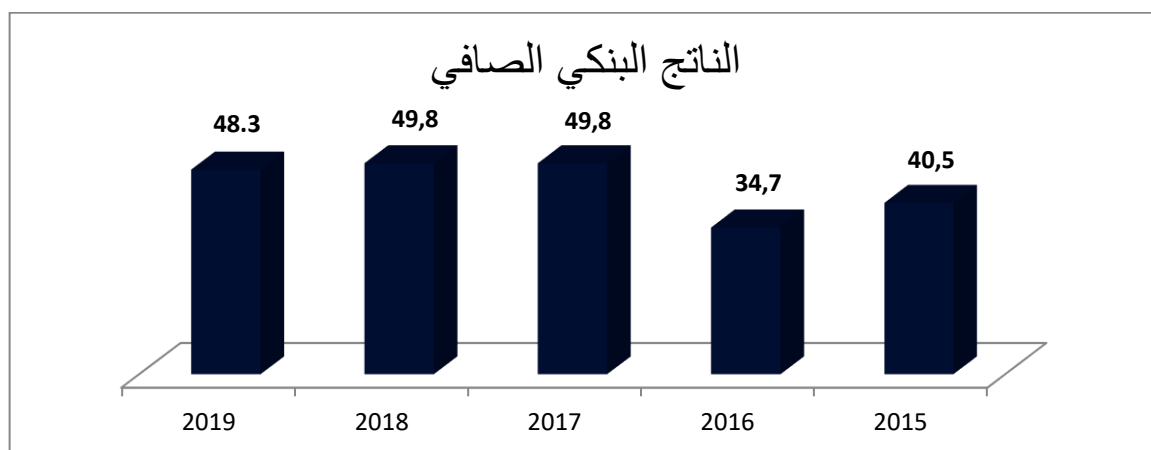
← الديون المصنفة :

هيكلية الديون المصنفة كالآتي

الصف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصف 0	58.54%	69.4%	53.6 %	57.96%	56.29%	45.63%
الصف 1	24.04%	14.4%	22.1 %	21.55%	17.5%	17.71%
الصف 2	0.56%	1.0%	2.4 %	3.49 %	3.05%	6.47%
الصف 3	3.39%	2,2%	4.0 %	1.79%	4.65%	7.39%
الصف 4 و 5	13.46%	13.0%	17.9 %	15.21%	18.51%	22.79%

الناتج البنكي الصافي

الناتج البنكي الصافي	2015	2016	2017	2018	2019
	40.5	34.7	49.8	49.8	48.3



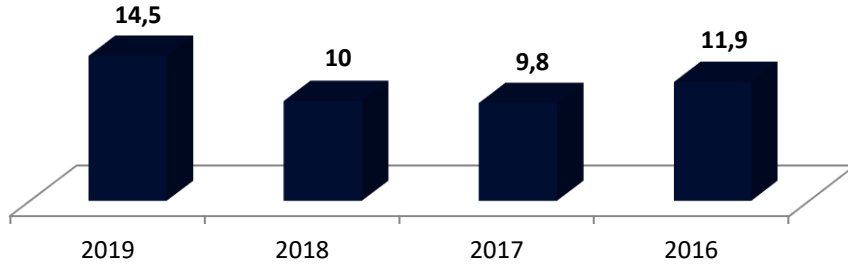
تراجع الناتج البنكي الصافي مقارنة بالسنة الفارطة حيث بلغ 48.3 م.د. ت مقابل 49.8 م.د. ت في 2018 و 2017.

الأعباء العامة للتصرف

بلغت الأعباء العامة للتصرف 14.5 م.د. ت في ديسمبر 2019 مقابل 10.0 م.د. ت في ديسمبر 2018 حيث تطور ب 45 بالمئة.

الأعباء العامة للتصرف	2016	2017	2018	2019
	11.9	9.8	10.0	14.5

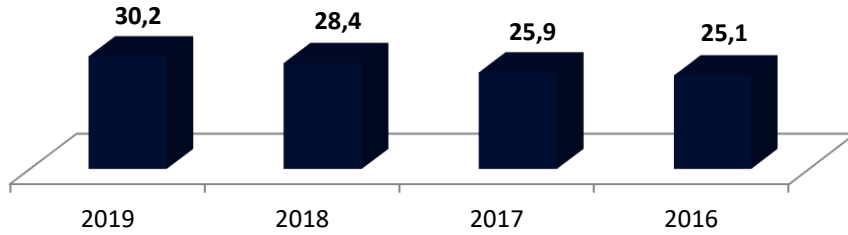
الأعباء العامة للتصرف



أجور الموظفين والأعباء الاجتماعية

تواصل نمو أجور الموظفين بما في ذلك الأعباء الاجتماعية إذ بلغ 30.194 م.د.ت في ديسمبر 2019 مقابل 28.378 م.د.ت في ديسمبر 2018 مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 6 بالمائة.

أجور الموظفين و الأعباء الاجتماعية



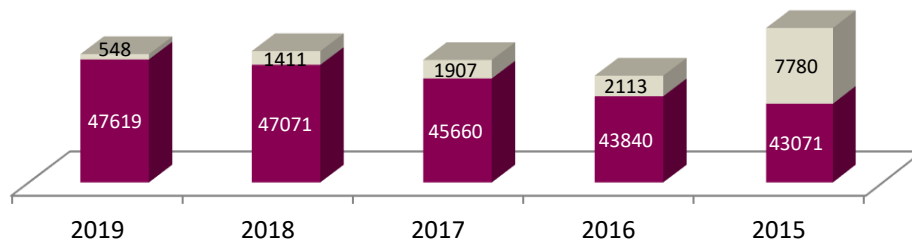
مصاريف الأصول

بلغت مصاريف الأصول 47.6 م.د.ت في موفي سنة 2019 وذلك يعود بالايخص الى اقتناء معدات ومنظومات معلوماتية ليرتفع اجمالي هذه المصاريف منذ سنة 2015 الى 13.76 م.د.ت.

السنة	2019	2018	2017	2016	2015
الأصول	47.619	47.071	45.660	43.840	43.071
اقتناءات السنة	0.548	1.411	1.907	2.113	7.780

مصاريف الأصول

■ الأصول ■ اقتناءات السنة



تطور عدد الموظفين

في موفي سنة 2019 بلغ عدد إجمالي الموظفين 386 حيث تم إنتداب 1 موظفا ويمثل الذكور % 100 من عدد المنتدبين و 0% من الإناث.

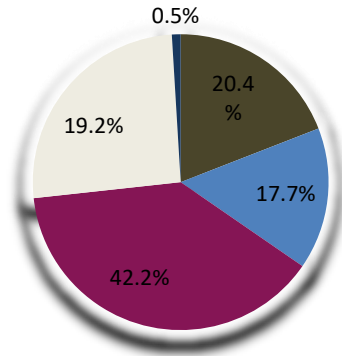
و قام 20 موظف بمغادرة البنك استقالة، تقاعد، انتهاء عقد او شغل، طرد)

و في ما يلي بعض الإحصائيات لموظفي البنك:

توزيع الموظفين القارين حسب الفئة المهنية:

79	اعوان التنفيذ
68	اطارات سامية
163	اطارات
74	اعوان التاطير
2	موظفين الخدمات
386	المجموع

■ اطارات
■ اطارات سامية
■ اعوان التنفيذ
■ موظفين الخدمات
■ اعوان التاطير



توزيع إجمالي الموظفين حسب الجنس

الذكور	205
الإناث	181
المجموع	386

توزيع الموظفين حسب الشريحة العمرية

أكثر من 55 سنة	17
من 51 إلى 55 سنة	18
من 36 سنة إلى 50 سنة	157
من 26 إلى 35 سنة	190
أقل من 25 سنة	4
المجموع	386

نشاط الخزينة في سنة 2019

تمكنت الخزينة من توفير السيولة اللازمة لنشاط البنك رغم الظروف الصعبة التي شهدتها السوق النقدية وذلك بفضل القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك قطر الوطني الدوحة.

فبالفعل تمكن البنك من الحصول على قرض قدره خمسون مليون يورو من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير يتم إرجاعه على مدة خمس سنوات تم صرف الجزء الأول منه وقدره ثلاثون مليون يورو والحصول على قرض قدره مائة وعشرون دولار أمريكي من بنك قطر الوطني الدوحة بنفس المدة. وتم تحويل هذه المبالغ للدينار التونسي في السوق النقدية المحلية وتغطية مخاطر الصرف عن طريق آلية صندوق تغطية مخاطر الصرف. مكنت هذه العمليات من توفير السيولة اللازمة والمحافظة على نسبة السيولة الترتيبية المقننة من طرف البنك المركزي التونسي.

النشاط في السوق النقدية

بمبادرة من البنك المركزي التونسي تم التقليل في عمليات المبادلة التي إنخفضت من 280 مليون دينار في بداية سنة 2019 لتصل إلى 11 مليون دينار في نهاية السنة. النقص في عمليات المبادلة مع البنك المركزي التونسي تم تعويضه بعمليات تحويل القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية إلى الدينار.

السوق المالية:

تتوزع توظيفات البنك في السوق المالية بين رفاع الخزينة للدولة التونسية، قروض رفاعية خاصة تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة وأسهم شركات مدرجة بالبورصة تم تحويل إدارتها إلى إدارة الخزينة بعد تصفية الشركة المالية التونسية القطرية.

عمليات التوظيف في رفاع الخزينة:

يشكل مخزون البنك من رفاع الخزينة في نهاية 2019 قيمة 119 مليون دينار. يمثل الإستثمار في رفاع الخزينة مخزون احتياطي يمكن تمويله باللجوء إلى البنك المركزي التونسي بأسعار فائدة تفاضلية على المدى القصير.

ويتمثل قائم رفاع الخزينة كما يلي:

الأجل	الكمية	القيمة الاسمية	سعر الفائدة	المردودية
2020/10/14	20 000	20 000 000	% 5,5	% 6,4
2022/08/11	30 000	30 000 000	% 5,6	% 6,3
2023/12/08	56 400	56 444 000	% 6,3	% 8.648
2024/07/20	15 000	12 500 000	% 6.35	% 6.35
المجموع				118 944 000

عملية الإستثمار في القروض الرقاعية الخاصة:

الإستثمار في هذه السندات تكون بالتحوط الكامل ضد كل المخاطر حيث ان كل هذه السندات تم إصدارها من طرف شركات مالية مدرجة ببورصة تونس وأغلبها شركات مالية فرعية لبنوك تونس

ويبلغ القائم في نهاية 2019 كما يلي:

الأجل	المدة	النسبة	القيمة	المصدر	تاريخ الإكتتاب
2020/02/09	5 سنوات	% 7,6	400 000	التونسي العربي للإيجار المالي	2015/02/09
2020/04/30	5 سنوات	%7.7	400 000	حنبل للإيجار المالي	2015/04/30
2020/10/30	5 سنوات	%7.4	400 000	التجاري بنك	2015/10/20
2020/12/25	5 سنوات	% 7,7	400 000	التجاري للإيجار المالي	2015/11/18
2022/05/10	5 سنوات	%7.62	1 200 000	البنك التونسي الليبي	2017/05/10
المجموع				2 800 000	

سوق الصرف:

تعمل إدارة الخزينة على الرفع من مردودية نشاط الصرف بالبنك وذلك على العديد من الأصعدة. فبينما، تجتهد مصلحة البيع على تطوير النشاط مع الحرفاء الطبيعيين والشركات وذلك بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية، تقوم مصلحة الصرف بتطوير النشاط مع البنوك التونسية والأجنبية.

كما تقوم إدارة الخزينة بضبط أسعار الصرف على مستوى الفروع ومكاتب الصرف وتحرص على إدارة وضعية الصرف بطريقة محكمة للرفع من المردودية وتقليل المخاطر.

كما تسعى إدارة الخزينة إلى الرفع من مستوى موارد البنك وذلك بتنويع المنتجات المعروضة للعملاء قصد توظيف أموالهم كما تقدم لهم منتجات الصرف الآني والأجل ومنتجات الحماية من مخاطر الصرف والتوظيف بالدينار والعملات الأجنبية والتمويل بالعملات على المدى القصير. إلى جانب ذلك، تقوم إدارة الخزينة بضبط خطوط إئتمان مع البنوك المحلية والأجنبية في مجال عمليات الصرف والنقد وتعمل على احترام تراتيب البنك المركزي التونسي ومجموعة بنك قطر الوطني.

بفضل هذه الإدارة المحكمة، تمكنت إدارة الخزينة من الإستغلال الأمثل لتحركات أسعار الصرف وتحقيق أرباح محترمة.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
أرباح الصرف (مليون دينار)	2,4	2.6	6.1	10	10

الحوكمة



Board of Directors مجلس الإدارة		Board Committees لجان المسادة للمجلس		
		NR	ACC	R C
Chairman of the BOD رئيس مجلس الإدارة	Mr. Ali Rashid Al Mohannadi السيد علي راشد المهندي			
Members الأعضاء	Mr. Ali Abdullah Darwish السيد علي عبد الله درويش		X	
	Mr. Talel Al-Mulla السيد طلال عبد الرحمان الملا	X	X	
	Ms. Fatma Al-Sueedi السيدة فاطمة السويدي			X
	Mr. Hassan Abdulla AL-Asmakh السيد حسن عبد الله الأصمخ	X		X
	Mr. Khaleel Al-Ansari السيد خليل الأنصاري	X		X
	Mr. Tarek Fayed السيد طارق فايد			X
	Ms. Lobna Feki* السيدة لبنى فقي		X	
	Ms. Olfa Ben Ouda Sioud* السيدة ألفة بن عودة صيود			X
	CEO المدير العام	Mr. Habib Chehata السيد حبيب شحاته		

NR : Nomination & Remuneration Committee
ACC : Audit and Compliance Committee
RC : Risk Committee

لجنة التعيينات والتأجير
اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال
لجنة المخاطر

تقرير الحوكمة

توطئة،

إنّ مجلس إدارة بنك قطر الوطني (تونس) يجدّد التزامه المطلق بتطبيق قواعد التصرف السليم والحوكمة الرشيدة التي ضبطها القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومنشور البنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 المتعلق بدعم قواعد الحوكمة الرشيدة داخل مؤسسات القرض، باعتبارها عنصرا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من ثقافة المجمع.

قام البنك منذ سنة 2013 بوضع الأسس الكفيلة لتفعيل ما جاءت به سياسة الحوكمة الرشيدة للبنك وذلك سعيا منه للامتثال للمتطلبات القانونية والدولية الخاصة بحوكمة الشركات.

أبرز الإنجازات (2019)

وضعت إدارة مراقبة الامتثال خطة عمل سنوية لإدارة الامتثال مصادق عليها من قبل البنك الأم ومجلس الادارة، و قامت بتحسين خارطة مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب وفقا للوائح الجديدة المنشورة في 2019. هذا كما وقع تحيين كل السياسات والاجراءات الخاصة بإدارة مراقبة الامتثال طبقا للمتطلبات القانونية الصادرة سنة 2019، إلى جانب القيام بتحديث قوائم العقوبات الفردية و قائمة الأشخاص الخاضعين لتجميد الأموال مقارنة بالقائمة الوطنية و القائمة الدولية و قائمة بلدان FATF الغير متعاونة على مستوى نظام SIRON EMBARGO ونظام SIRON KYC. و قامت الإدارة بمراجعة سقف فئة "الجمعيات" على مستوى نظام SIRON AML.

من ناحية أخرى و في نطاق تطبيق خطة العمل السنوية، قامت ادارة مراقبة الامتثال ، خلال سنة 2019 بالأعمال التالية :

وضع خارطة طريق لتقرير تفقد البنك المركزي التونسي و العمل على تسوية كل النقائص المسجلة. وضع خارطة طريق للتقرير الخاص بتدقيق نظام الرقابة الداخلية لمنظومة مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و العمل على تسوية كل الاخلالات التي تم رصدها. تطوير استبيان و سياسة تقييم أعضاء مجلس الإدارة وفقا لمعايير المجموعة QNB اعداد استمارة جديدة لإعلان تضارب المصالح و السرية. وفي نطاق تطبيق سياسة تضارب المصالح، تابعت ادارة مراقبة الامتثال اعلان كافة موظفي البنك لحالات تضارب المصالح و السرية.

◀ القيام بدورات تدريبية عن طريق التعلم الالكتروني على مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب لبعض اقسام البنك: الامتثال والتدقيق الداخلي والمخاطر والعمليات.

◀ إرساء مدونة أخلاقيات المهنة الخاصة بموظفي البنوك وذلك في نطاق المشروع القطاعي الذي قامت به الجمعية المهنية للبنوك التونسية.

◀ مراجعة KYC واستبيان مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب للمصارف المراسلة.

◀ انشاء وتنفيذ وحدة خاصة "Related Parties" على مستوى النظام المعلوماتي EQUATION لإدراج البيانات المتعلقة بالمساهمين الرئيسيين والمستفيد الحقيقي والموقعين.

منظومة الحوكمة الرشيدة للبنك

مجلس الإدارة

وفقا للمادة 37 من النظام الأساسي للبنك، يجتمع مجلس إدارة بنك قطر الوطني بدعوة من رئيسه أو من نصف عدد أعضائه كلما دعت مصلحة البنك لذلك وقد التأم المجلس 7 مرات بالترتيب و مرة واحدة عبر وسائل الاتصال بالصوت و الصورة خلال سنة 2019

الصلاحيات

وفقا للمادة 39 من النظام الأساسي للبنك، يتمتع مجلس الإدارة بالخصوص بالصلاحيات التالية:

- ◀ دعوة الجلسة العامة للانعقاد وضبط جدول أعمالها؛
- ◀ إعداد الموازنة وحسابات الأرباح والخسائر السنوية ووضعها على ذمة مراقب الحسابات قبل انعقاد الجلسة العامة؛
- ◀ تقديم الاقتراحات على الجمعية العامة بشأن الزيادة أو التخفيض في رأس مال البنك أو التمديد في مدته أو إدماجه في شركة أخرى أو حلّه قبل الأوان أو تعديل النظام الأساسي؛
- ◀ المصادقة على الاتفاقيات التي تعقد بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بواسطة بين البنك والأشخاص المرتبطين به...؛

مدة العضوية وتسديد الشغور

يشغل عضو مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقل أو يفقد الأهلية لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب ويمكن تجديد عضوية كل من العضوين المستقلين لمرة واحدة.

في حالة خلو منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة بشكل طارئ، يجوز شغله بأخر يعينه الطرف الذي يكون العضو المتخلى منه ويتولى عضو مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية منصبه للفترة المتبقية من مدة تعيين العضو الذي عين مكانه وفي هذه الحالة، فإن هذه التعيينات تعرض على الجمعية العامة في أول اجتماع لها للمصادقة عليها نهائيا.

تركيبة المجلس

(في موفى سنة 2019)

- السيد علي راشد المهندي
- السيد علي عبد الله درويش
- السيد طلال عبد الرحمان الملا السيد طارق فايد السيدة فاطمة السويدي
- السيد حسن عبد الله الأصمخ
- السيد خليل الأنصاري
- السيدة لبنى الفقي
- السيدة ألفة بن عودة صبيد

اللجان المساندة للمجلس

(سنة 2019)

تقوم اللجان المساندة للمجلس (وهي على التوالي، لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال، لجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير) بمساندة مجلس الإدارة عند أدائه للمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات الصلة.

بمقتضى القانون عدد 48 المؤرخ في 2016/07/11، تمّ تعديل تركيبة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعددها 3 وهي لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ولجنة المخاطر واحداث لجنة التعيينات والتأجير و قد تمّ ذلك بمقتضى قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 2016/12/01 وخلال سنة 2018.

تتركب هذه اللجان من الأعضاء الآتي ذكرهم :

لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال :

السيدة لبنى الفقي (رئيسة)
السيد طلال عبد الرحمان الملا السيد علي عبد الله درويش

لجنة المخاطر :

السيدة ألفة بن عودة صيود (رئيسة)
لسيد طارق فايد
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن الأصمخ
السيدة فاطمة السويدي

لجنة التعيينات والتأجير :

السيد خليل الأنصاري
(رئيس)
السيد طلال عبد الرحمان الملا السيد حسن الأصمخ

← لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال (اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي سابقاً)

تركيبة اللجنة

السيدة لبنى فقي (رئيسة اللجنة)
السيد طلال عبد الرحمان الملا (عضو)
السيد علي عبد الله درويش (عضو)

أبرز المهام

يضبط ميثاق لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 24 ماي 2017 مهام اللجنة ومن أبرزها:

- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها؛
- مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي؛
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية؛
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها؛
- التثبت من وضوح المعلومات المعروضة وتقييم تناسق وملائمة نظم قياس المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها؛
- دراسة النقص المسجلة على مستوى منظومة الرقابة الداخلية التي ترفع إليها من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة داخل البنك واقتراح التدابير التصحيحية في الغرض؛

- إبداء الرأي إلى مجلس الإدارة حول تعيين المسؤول على الهيكل المكلف بالتدقيق الداخلي والمدققين الداخليين وبخصوص ترقياتهم وأجورهم؛
- إقتراح تعيين مراقبي الحسابات و/أو المدققين الخارجيين وإبداء الرأي حول برنامج ونتائج أعمالهم؛
- الحرص على أن يقع دعم الهياكل المكلفة بالتدقيق الداخلي وبمراقبة الامتثال بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة لأداء مهامهم بنجاحة؛
- كما تمارس اللجنة المسؤوليات المرتبطة بالتدقيق الداخلي من خلال مراجعة واعتماد الميثاق والخطط والأنشطة والهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي للبنك، وضمان عدم وجود قيود غير مبررة على عملها وعلى حصولها على سجلات ووثائق البنك والتواصل مع أفرادها حسب وعند الحاجة من أجل أداء مهامها؛
- وتضطلع اللجنة بالمهام المرتبطة بمسائل الامتثال من خلال مراجعة واعتماد الميثاق وخطط وأنشطة إدارة الامتثال والمتابعة للبنك، إضافة إلى التأكد من وجود آلية فعالة للمراقبة والرصد وتقديم التقارير عن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و المسائل المتصلة بها؛
- كما تستعرض اللجنة عملية الإبلاغ عن الانتهاكات والسجل المتعلق بذلك، إضافة إلى إصدار توصياتها بشأن التقرير السنوي لحوكمة الشركات الذي تعده إدارة الامتثال وفقا للمتطلبات التنظيمية؛
- وتحرص اللجنة أيضا على التأكد من كفاءة وظيفية الامتثال فيما يخص كشف الانحرافات والمخالفات داخل البنك، كما تضمن عدم وجود أي عوامل تؤثر على استقلاليتها و موضوعيتها، فضلا عن تقديم تقارير ملائمة عن وظيفية الامتثال، مع الأخذ في الحسبان متطلبات لجنة "بازل" وتوصيات مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال؛ علاوة على مراجعة فعالية نظام رصد الامتثال للقوانين واللوائح ونتائج التحقيقات الإدارية والمتابعة (بما في ذلك إجراءات تأديبية) من أي حالات عدم الامتثال داخل البنك و مراجعة نتائج النفق من قبل أي هيئة تنظيمية وكذلك ملاحظات المراجعة.

وتتولى اللجنة مسؤولية رفع تقارير منتظمة عن أنشطتها وقضاياها وتوصياتها ذات الصلة الى مجلس الادارة، كما تقوم اللجنة، مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المعمول بها، بإبلاغ المساهمين بتركيبة اللجنة ودورها ومهامها وكيفية تنفيذها وأي معلومات أخرى تقتضيها اللوائح. كما تستعرض أي تقارير أخرى تصدر عن البنك فيما يتعلق باختصاص اللجنة.

← لجنة المخاطر

تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الأقل، يقوم بتعيينهم مجلس الإدارة من بين أعضائه الذين تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامهم وذلك لمدة تتوافق مع مدتهم النيابية بمجلس الإدارة ويترأس اللجنة عضوا مستقلا بمجلس الإدارة، لا يمكن تجديد مدة نيابته إلا مرة واحدة وتتوفر لديه كفاءة عالية وخبرة جيدة في مجال إدارة المخاطر وتجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها ست مرات على الأقل في السنة وكلما اقتضت الضرورة لذلك.

تركيبة لجنة المخاطر (في موفى سنة 2019)

السيدة ألفة بن عودة صيود (رئيسة)
 لسيد طارق فايد السيد خليل الأنصاري
 السيد حسن عبد الله الأصمخ
 السيدة فاطمة السويدي

أبرز المهام

تتولّى لجنة المخاطر موازنة المجلس بالخصوص فيما يلي:

- بلورة وتحديث إستراتيجية إدارة مختلف المخاطر وضبط أسقف التعرّض إلى المخاطر والأسقف التشغيلية؛
- المصادقة على نظم قياس ومراقبة المخاطر؛
- مراقبة مراعاة إستراتيجية إدارة المخاطر من قبل الإدارة العامّة؛
- النظر في تعرّض البنك لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط (بما في ذلك مخاطر القرض ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) والامتثال للإستراتيجية المضبوطة للغرض؛
- تقييم سياسة المخصّصات والتلائم المستديم بين الأموال الذاتية ونمط المخاطر؛
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة؛
- المصادقة على مخططات استمرارية النشاط؛
- تعيين المسؤول عن الهيكل المكلف بمراقبة ومتابعة المخاطر وتحديد مكافأته الماليّة؛
- متابعة القروض المسندة للرفاء التي تفوق تعهداتهم لدى مؤسسات القرض المبالغ المنصوص عليها بالفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمتعلّق بتقييم المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات؛
- اقتراح التدابير التصحيحية أو التكميلية اللازمة لضمان مزيد السيطرة على المخاطر على مجلس الإدارة.

كما قامت اللجنة بتعيين ميثاقها طبقاً للقانون عدد 48 لسنة 2016.

خلال سنة 2019، امتثل كلّ من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على التوالي للقانون الأساسي للبنك ومنشور البنك المركزي التونسي (06-2011) من حيث التركيبة واحترام العدد الأدنى لانعقاد الاجتماعات.

لجنة التعيينات والتأجير

وفقاً للقانون عدد 48 لسنة 2016، وقع أحداث لجنة للتعيينات والتأجير المنبثقة عن مجلس الإدارة وتتكوّن هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة.

تركيبة لجنة التعيينات والتأجير (في موفى سنة 2019)

السيد خليل الأنصاري (رئيس)
السيد طلال عبد الرحمان الملا (عضو)
السيد حسن عبد الله الأصمخ (عضو)

أبرز المهام

تهتمّ هذه اللجنة خاصة بمتابعة سياسات البنك التالية :

- سياسة التعيين و التأجير
- سياسة تعويض المسييرين والاطارات العليا والانتدابات
- سياسة ادارة وضعيات تضارب المصالح.

مراقبو الحسابات (في موفى سنة 2019)

تعيّن الجمعية العامة العادية للمساهمين مراقبين اثنين أو أكثر لحسابات البنك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة ويكونا مسؤولين عن صحة البيانات الواردة في تقاريرهما بصفتها وكيلان عن المساهمين.

تمّ تعيين مراقبي حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وهما:

- ◀ مكتب PWC (المدة النيابية الأولى: 2021-2020-2019)
- ◀ مكتب ORGA AUDIT (المدة النيابية الأولى: 2020-2019-2018)

الموفق المصرفي (في موفى سنة 2019)

يشغل السيد صلاح الدين بن صالح خطة موفق مصرفي للبنك، خلفا للسيد محمد لطفي العبيدي، ابتداء من غرة سبتمبر 2018، لمدة ثلاث سنوات وذلك بمقتضى اتفاقية الخدمات المشتركة للتوفيق المصرفي التي تضعها الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والمؤرخة في 23 ديسمبر 2013.

هيكل رأس مال البنك (في موفى سنة 2019)

المساهمون	المبلغ (بالدينار)	عدد الأسهم العادية	عدد الأسهم ذات الأولوية في الربح	% في رأس المال
بنك قطر الوطني	259 974 300.000	25 698 150	299 280	99.99%
خواصّ تونسيون	25 700.000	1 850	720	0.01%
المجموع	260 000 000.000	25 700 000	300 000	100%

الإدارة التنفيذية

يعيّن مجلس الإدارة المدير العامّ مع مراعاة السلط التي يخولها القانون التونسي صراحة للجلسات العامة ولمجلس الإدارة ويتولى المدير العامّ تحت مسؤوليته الإدارة العامة للبنك.

يشغل السيد حبيب شحاتة خطة مدير عامّ بنك قطر الوطني (تونس) بمقتضى محضر إجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 أفريل 2015.

اللجان الداخلية المساندة للإدارة التنفيذية

أحدثت وحيّنت بينك قطر الوطني بتونس لجان المساندة للإدارة العامّة التالية:

- ◀ لجنة القيادة والإدارة
- ◀ لجنة القرض
- ◀ لجنة الأصول والخصوم
- ◀ لجنة التحصيل والإستخلاص
- ◀ لجنة المخاطر

- ← لجنة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- ← لجنة تكنولوجيا المعلومات
- ← لجنة العمليات
- ← لجنة ادارة الأزمات
- ← لجنة التقصي
- ← لجنة السلامة المعلوماتية

أبرز مهام اللجان الداخلية

تساند اللجان الداخلية الإدارة العامة أثناء أدائها لمهام التصرف الموكلة إليها بتفويض من مجلس الإدارة وتنظّم أشغال وصلاحيات لجان المساندة الداخلية ضمن ميثاق أعدت للغرض.

ويخضع نشاط لجان المساندة إلى القواعد العامة التالية:

- لا يكون نصاب اللجان صحيحا إلا إذا توفّر عدد الأعضاء المنصوص عليه بالمواثيق الخاصة بكلّ لجنة؛
- لا تكون قرارات اللجان صحيحة إلا إذا توفرت شروط أخذ القرار المنصوص عليها بالمواثيق الخاصة بكلّ لجنة؛
- يجب على كل عضو تعيين نائب له في جميع اللجان كلّما كان التعويض مرخصا فيه. وللنائب أن ينوب منوّبه في حالة الغياب مع إعلام الإدارة المتعّدة باللجنة المعنية؛
- يجب أن تكون لكلّ لجنة إدارة متعّدة تسهر على توفير وتحيين المعلومات حول السياسات والقرارات والتطوّرات المرتبطة بمجال نشاطها وفقا للمواثيق الخاصة بكلّ لجنة؛
- تساعد الإدارة المتعّدة بكتابة اللّجنة في إعداد جدول الأعمال والوثائق ذات العلاقة؛
- تلتزم اللجان في مواعيدها التي تحدّدها المواثيق الخاصة بكلّ لجنة ولا يمكن تأجيلها إلا عند الضرورة؛
- تتولّى الإدارة المتعّدة رئاسة اللّجنة في صورة تعدّد الحضور على المدير العام.

اللجان الداخلية (في موفي سنة 2019)

Management Committees at QNBT after amendments	Periodic Meetings	Secretaries	Mandatory attendance of CEO	
Executive Committee	لجنة القيادة والإدارة	Monthly	-	Yes
Credit Committee	لجنة القرض	As and when needed	Risk Department	Yes
Local ALCO (Asset Liability Management Committee)	لجنة الأصول والخصوم	Monthly	Finance Department	No
Recovery Committee	لجنة التحصيل والاستخلاص	Bimonthly	Risk Department	No
Risk Committee	لجنة إدارة المخاطر	Quarterly	Risk Department	Yes

Compliance, AML and CFT Committee	لجنة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	Quarterly	Compliance Department	Yes
Information Technology Committee	لجنة تكنولوجيا المعلومات	Quarterly	IT Department	Yes
Operations Committee	لجنة العمليات	Quarterly	Operations Department	Yes
Crisis Management Committee	لجنة إدارة الأزمات	As and when needed	Risk Department (Operational Risk)	No
Investigation Committee	لجنة التقصي	As and when needed	Legal adviser, Litigations	Yes
Information Security Committee	لجنة السلامة المعلوماتية	Quarterly-As and when needed	Risk Department (under the supervision of General Management)	Yes

الهيكل العامة لمنظومة الرقابة الداخلية والامتثال والمخاطر

يشمل نظام الرقابة الداخلية جميع العمليات والأساليب والتدابير التي تهدف إلى ضمان سلامة العمليات وكفاءتها وفعاليتها وحماية أصول البنك وموثوقية المعلومات المالية وامتثال هذه العمليات للقوانين والمناشير المعمول بها.

إنّ منظومة الرقابة الداخلية للبنك تعدّ حديثة نسبياً وهي لا تتركز على مستوى إدارة واحدة حيث تمت إعادة صياغتها وتركيزها تدريجياً تزامناً مع تركيز النظام المعلوماتي الجديد للبنك والهيكل الجديدة الناتجة عنه بهدف تغطية شاملة للبنك.

هذا وتشمل منظومة الرقابة لبنك قطر الوطني تونس صنفين من الرقابة:

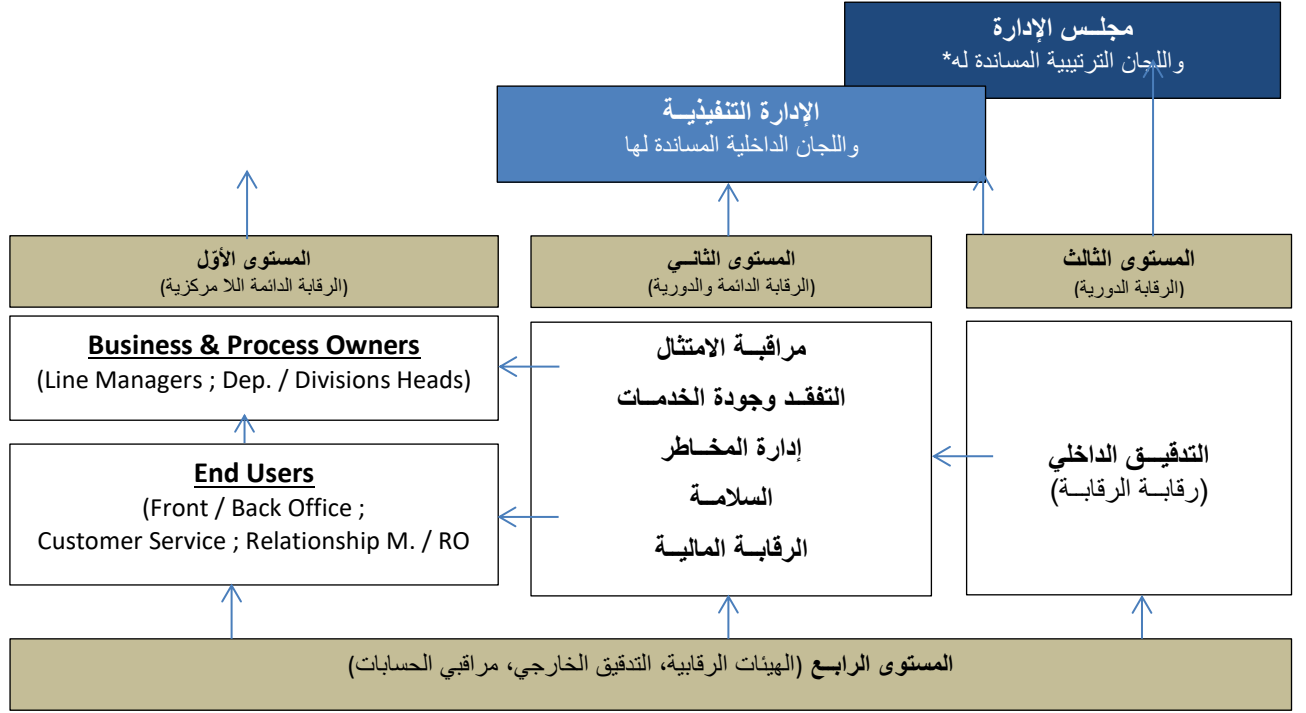
- ◀ الرقابة الدائمة والتي تنجز بصفة لا مركزية
- ◀ الرقابة الدورية التي تنجز من قبل مختلف المصالح المكلفة بالرقابة (مستوى 2-3-4)

يعمل تنظيم البنك عموماً على تحقيق الاستقلال التام بين المصالح المكلفة بالتعهدات والمصالح المكلفة بالمصادقة وبخاصة المصادقة المحاسبية وبالدفوعات وبمتابعة واجبات العناية المرتبطة برقابة المخاطر وذلك بإعتماد تنظيم هيكلي يفصل بين هذه المهام وذلك في حدود الموارد المتوفرة إضافة إلى الإجراءات التي تكفل الفصل بين المهام والإجراءات المعلوماتية الموضوعة للغرض.

وتطبق هذه القاعدة خاصة في مجالات الخزينة والمقاصة والصرف والسويقت وذلك بالفصل بين المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية على مستوى النظام المعلوماتي (processor - authorizer) بالإضافة إلى تجسيم الرقابة المنجزة (maker-checker-authorizer-supervisor).

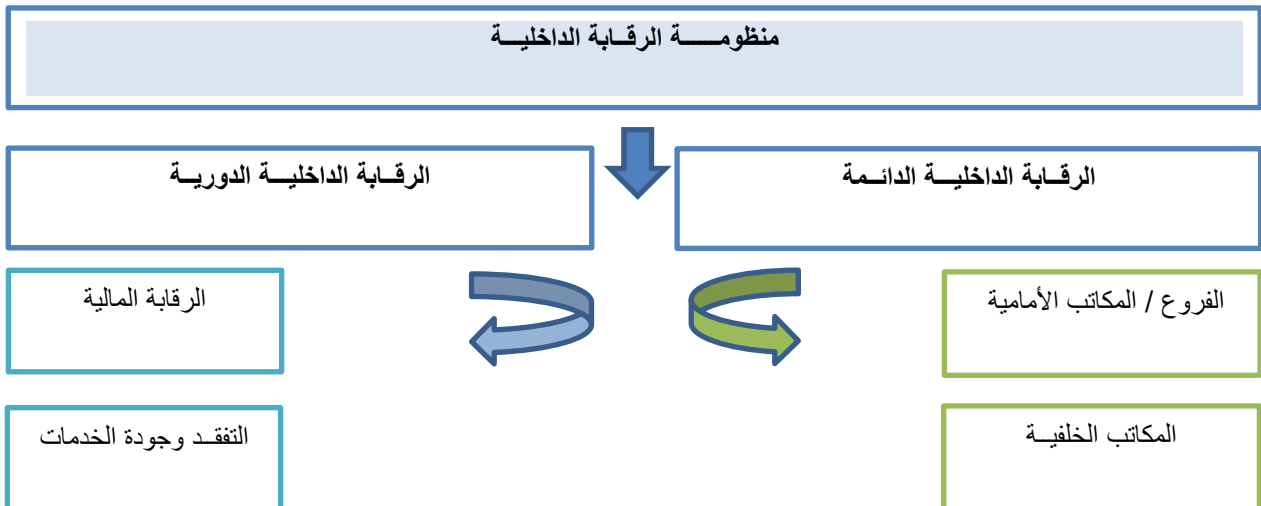
كما تكون المصالح التشغيلية بالمقر والفروع مسؤولة على الحسابات المفتوحة لديها لتسجيل العمليات حيث تقوم بمتابعة هذه الحسابات وانجاز الرقابة عليها بصفة مستمرة؛ علاوة على الرقابة الدائمة المنجزة من قبل إدارة مراقبة الامتثال على مستوى منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تمّ تعيين مراسلي كلّ من إدارة مراقبة الامتثال وإدارة المخاطر التشغيلية خلال سنة 2018.

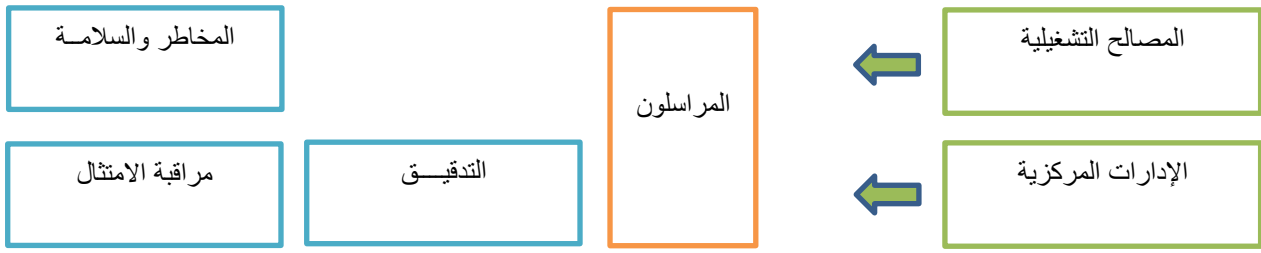
من ناحية أخرى، تمارس المصالح والإدارات المكلفة بالرقابة الدورية مهامها باستقلالية تامة عن مختلف المصالح محلّ الرقابة، كما هو مبين من خلال الرسم البياني التالي:



(* لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ؛ لجنة المخاطر ؛ لجنة الانتداب والتعيينات)

تتولى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال رقابة ومتابعة أعمال الرقابة المنجزة على التوالي من قبل إدارتي التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بما في ذلك مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تعنى بالتنسيق بين مختلف عناصر منظومة الرقابة الداخلية واقتراح ما يلزم لتطويرها، فضلا عن البرمجة والتنسيق فيما يتعلق بأموريات التدقيق ومراقبة الامتثال ؛ في حين تعنى لجنة المخاطر المساندة للمجلس بالخصوص رقابة ومتابعة أعمال الرقابة المنجزة من قبل إدارة المخاطر.





- الرقابة الداخلية المستمرة (مستوى أول من الرقابة) المنجزة على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية والخلفية للبنك،
- الرقابة المستمرة للعمليات التابعة لإدارة العمليات،
- معالجة تشكيكات الحرفاء والتحقق من الدفعات التابعة لإدارة العمليات،
- إدارة المخاطر بما فيها مراقبة التعهدات (مخاطر الإئتمان) والمخاطر التشغيلية (والتي تشمل بدورها مخاطر النظم والسلامة المعلوماتية) بالإضافة إلى مخاطر السوق والسيولة،
- الرقابة المالية (مستوى ثاني من الرقابة الدورية) التي تتضمن الرقابة المحاسبية ومراقبة التصرف والمردودية والميزانية علاوة على التقارير، التصاريح المالية والقانونية،
- التفقد وجودة الخدمات (مستوى ثاني من الرقابة) والتي تنجز مهامها تحت سلطة الإدارة التنفيذية للبنك في ظل غياب إدارة مركزية للعمليات وذلك وفقا لبرنامج عمل سنوي تصادق عليه الإدارة العامة ويرفع إلى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بطلب منها للإعلام، علاوة على مهام التفقد الفنية المنجزة،
- رقابة الامتثال (مستوى ثاني من الرقابة) التي تنجز على مستوى إدارة مراقبة الامتثال والتي تمارس مهامها الخاصة برقابة الامتثال، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الحوكمة والانضباط تحت سلطة مجلس الإدارة وإشراف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال التي تصادق على برامج أعمالها والإجراءات والمواثيق الخاصة بها،
- الرقابة الدورية من المستوى الثالث (بمعنى رقابة الرقابة) والتي تنجز على مستوى إدارة التدقيق الداخلي وفقا لبرنامج عمل سنوي يصادق عليه من قبل لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال وتمارس إدارة التدقيق وبشكل مستقل تماما عن المصالح محل التدقيق مهامها تحت سلطة المجلس وإشراف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال.

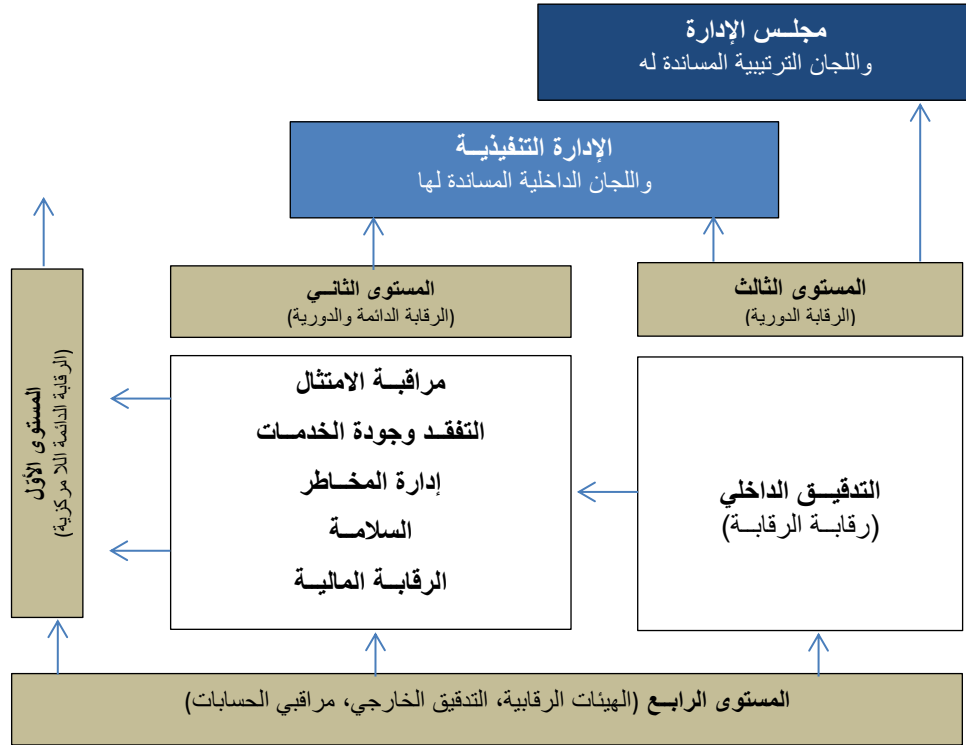
الرقابة الدائمة:

تمارس الرقابة الدائمة على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية والخلفية وكذلك المصالح التشغيلية والإدارات المركزية بوصفها المسؤولة عن معالجة العمليات الخاصة بها والتي تغطي عموما مختلف أنشطة البنك وهي تشمل مختلف العناية والرقابة التي يجريها المسؤولون بالتسلسل عن هذه الوحدات، حيث يتولى هؤلاء خاصة التثبيت من تحقيق الأهداف المرسومة وتطبيق الإجراءات والمناشير والقوانين النافذة بشكل صحيح، مع الأخذ بالنظر لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط.

آليات الإفصاح (reporting):

يعنى المكلفون بالمراقبة الدائمة بعمليات الإبلاغ أو الإفصاح عن مختلف العوارض أو حالات عدم الامتثال إلى الإدارة العامة ومختلف المصالح المعنية أو ذات الصلة وذلك قصد المتابعة واقتراح التدابير الوقائية والتصحيحية اللازمة وهي تشكل بالتالي قاعدة بيانات العوارض والمخاطر المسجلة.

الرقابة الدورية :



تتكوّن الرقابة الدورية من الرقابة الدورية من المستوى الثاني والمستوى الثالث (فضلا عن الرقابة من المستوى الرابع المنجزة من قبل مراقبي الحسابات والمدققين الخارجيين والهيئات الرقابية) وهي تعنى بالثبوت من حسن تطبيق الإجراءات وامتثالها للقوانين.

كما يقوم التدقيق الداخلي دوريا بتقييم منظومة الرقابة الداخلية (باعتبار رقابة الامتثال وإدارة المخاطر) وفقا للفصل 52 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006.

التقارير (reporting):

تعنى الهياكل المكلفة بالمراقبة الدورية بإعداد تقارير المهام المنجزة وتقارير دورية حول نشاطها وعرضها للنظر والمصادقة على اللجان المختصة، التي تصادق على برامج أعمالها السنوية والتنسيق بين هذه الهياكل.

التدقيق الداخلي:

تشرف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال على إدارة التدقيق الداخلي التي تشغل مهامها الرقابية بشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق.

تعمل إدارة التدقيق على تنسيق أعمالها مع المدققين الخارجيين وذلك ضمانا لتغطية أنسب لأعمال التدقيق كما تعنى بمتابعة التوصيات الصادرة عنهم، علما وأنه يقع ضبط قائمة مهام التدقيق ضمن برنامج سنوي تصادق عليه لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال، يشمل بالأساس تقييم جودة منظومة الرقابة الداخليّة ونجاعة منظومة السلامة المرتبطة بنظم المعلومات والأشخاص والقيم والحفاظ على مسالك التدقيق وموثوقية المعطيات وحفظها، إلى جانب تنظيم وسير عمل المصالح والإدارات.

التقارير (reporting):

تقوم إدارة التدقيق بموافاة كلّ من الإدارة العامة ولجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال بتقارير التدقيق الداخلي الخاصة بتقييم منظومة الرقابة الداخلية والحوكمة وتقارير مهام التدقيق المنجزة وفقا لمنهجية قائمة على المخاطر كما يعمل على وضع رزنامة لتسوية النقائص التي تمّ التوصل إليها بالتنسيق مع الهياكل موضوع التدقيق. وتقوم اللجنة بدورها بموافاة مجلس الإدارة بتقارير دورية تأليفية لمداولاتها قصد المصادقة وذلك وفقا للميثاق الخاصّ بها، كما تقوم لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بضبط وتقييم نشاط التدقيق الداخلي.

← مراقبة الامتثال:

تغطّي منظومة مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال الناتجة عن عدم مراعاة القواعد المتعلقة بالنشاط المصرفي والمالي سواء كانت قانونيّة أو ترتيبية أو مهنيّة أو أخلاقيّة أو في شكل قرارات صادرة عن مجلس الإدارة أو الإدارة العامة.

وتتمثّل مخاطر عدم الامتثال في:

- العقوبات القضائيّة أو الإدارية أو التاديبية
- خسائر ماليّة هامّة
- مخاطر السمعة

ترتكز منظومة مراقبة الامتثال التي تشرف عليها لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال (المساعدة لمجلس الإدارة) على لجنة مراقبة الامتثال المساعدة للإدارة التنفيذية كما تتألف هذه المنظومة حاليا من:

- إدارة مراقبة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، التي تتولّى قيادة المنظومة
- مراسلو رقابة الامتثال، الذين يتولّون الإخطار عن مختلف المستجدات والعوارض.

تعدّ وظيفة مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تغطي جميع مجالات أنشطة البنك وهي تراقب وتساهم في ضمان امتثال الاجراءات والأنظمة الداخلية الى التشرييع والنصوص القانونية والترتيبية النافذة، في إطار سياسة النزاهة.

وتغطي وظيفة مراقبة الأمتثال على وجه الخصوص المجالات التالية:

- أخلاقيات المهنة
- متابعة احترام تطبيق قواعد سلوك المهنة المدرجة ضمن مدونة قواعد حسن سير المهنة
- الحوكمة
- الأمن المالي
- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الأرهاب

- منع الغش والإحتيال
- منع تضارب المصالح
- حماية المعطيات الشخصية والالتزام بالسرية.

هذا وتهدف وظيفة مراقبة الامتثال إلى:

- تشخيص وتقييم مخاطر عدم الامتثال داخل المؤسسة
- تنظيم وتنسيق وهيكلة اجراءات المراقبة الخاصة بالامتثال
- تقديم المساعدة لهياكل البنك الأخرى.

← منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

تعتمد منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على الرّكائز التالية:

- مصلحة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهي هيكل ينتمي إلى إدارة مراقبة الإمتثال
- المسؤول عن مصلحة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ويتولّى مهامّ الوقاية من خلال التدريب والإعلام.

وتفصّل منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك ضمن مدوّنة سياسات وإجراءات يقع تحيينها دوريا والمصادقة عليها على التوالي من قبل لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ومجلس الإدارة.

رفع التقارير:

يصدر هيكل مراقبة الإمتثال تقارير دورية إلى إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة.

كما تقوم إدارة مراقبة الامتثال برفع تقارير أنشطتها إلى لجنة التدقيق الداخلي والامتثال التابعة لمجلس الإدارة علاوة على تزويد اللجنة بتعليقاتها وملاحظاتها على تقرير المدقق الخارجي وغيرها من التقارير المقدمة من قبل المدققين الخارجيين والجهات التنظيمية.

← التفقّد وجودة الخدمات:

تشرف الإدارة العامة حاليا على إدارة التفقّد وجودة الخدمات حيث تصادق على برامج أعمالها السنوية وتقارير مهامّ التفقّد المبرمجة والفجئية كما ترفع أهمّ ما توصّلت إليه إدارة التفقّد وجودة الخدمات من نتائج إلى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بطلب منها للإعلام وبما يسمح لها بالتنسيق مع أشغال التدقيق ومراقبة الامتثال التي تشرف عليهما.

التقارير (reporting):

تقوم إدارة التفتّد وجودة الخدمات بموافاة الإدارة العامة بالتقارير المهامّ المبرمجة والفجئية المنجزة خلال السنة قصد المصادقة عليها وتقييم نشاطها السنوي ويعمل على وضع رزنامة لتسوية النقائص التي تمّ التوصل إليها.

← إدارة المخاطر:

علاوة على ضوابط التصرف الحذر التي يضبطها البنك المركزي التونسي، تعنى لجنة المخاطر المساندة لمجلس الإدارة بوضع نظم فحص وقياس المخاطر تتلاءم مع طبيعة وحجم النشاط ويشمل كلّ من مخاطر القرض والسوق ونسبة الفائدة والسيولة والمخاطر التشغيلية، إلى جانب ضبط المعايير والأسقف الكفيلة بتحديد العوارض الهامة التي يتمّ التفتّن لها بمناسبة إنجاز الرقابة الداخلية.

التقارير (reporting):

تضبط الإدارة العامة آليات قياس المخاطر وتعلم بها مجلس الإدارة (لجنة المخاطر) الذي يضع بدوره المعايير الكفيلة بتحديد العوارض الهامة التي يجب إعلامه بها. تكلف إدارة التصرف في المخاطر بكتابة هذه اللجنة وهي تعنى بمدّها بتقارير دورية للغرض.

تسهل الإدارة التنفيذية على انسجام ونجاعة مختلف مكونات منظومة الرقابة الداخلية كما تحرص على وضع الموارد البشرية والتنظيمية واللوجستية اللازمة وخاصة آليات المتابعة وتقييم المخاطر المناسبة على ذمة الإدارات والمصالح المكلفة بجميع مستويات الرقابة كما تبقى متابعة هذه المنظومة من بين مسؤوليات مجلس الإدارة، الذي يشرف على كلّ من وظيفة التدقيق الداخلي ووظيفة مراقبة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ووظيفة إدارة المخاطر من خلال اللجان الترتيبية المنبثقة عنه.